

العراق واستراتيجية التمكّن الأقليمي

د. علي حسن هويدي

كلية الحكمة الجامعة/ قسم القانون

المقدمة

تناول هذا البحث في التأثير الاقليمي والدولي تجاه العراق وان ماتجدر الإشارة اليه ان العلاقات سواء على المستوى الاقليمي او الدولي مع العراق دخلت منعطفاً جديداً وخاصة بعد عام 2003، فكان لأحداث التي شهدها العراق والمنطقة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أثرها الفاعل في تحويل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من اهتمام ايجابي الى اهتمام سلبي. فبغض النظر عن الكلام الأمريكي المعسول الدائم لاستقلال العراق واستقراره ووحدة أراضيه، أصبح العراق بلداً هامشياً يمكن المساومة به أو عليه في خدمة الأهداف الأمريكية الأساسية.

فان المنطقة أصبحت لها أهمية من خلال الصراعات التي شهدتها، الذي ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بمسارات تطورها ومرآحها بما يضمن مصالحها، كما أن الموقع الجيوبوليتيكي العراقي بالنسبة لصانع القرار الامريكي له أهمية كبيرة ووضع مميز كونه ينفرد بالسيطرة على بوابة الوطن العربي. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام الذي أولته العديد من الدول الاقليمية والدولية حيال العراق وبذلك غدت إستراتيجية الردع والاحتواء غير ذات جدوى، ومن ثم حلت محلها الاستراتيجية الوقائية القائمة على اعتماد الضربات الاستباقية لأية أهداف يراها صانع القرار الامريكي ويمكن أن تشكل خطراً على الأمن القومي الامريكي، مما يجعل العراق محل إستهداف مستمر في المنطقة، كما يفتح الباب واسعاً أمام أية احتمالات مستقبلية ممكنة قد يشهدها العراق والمنطقة العربية، مما حدا بالباحث إلى ضرورة إيلاء مستقبل السياسة الأمريكية تجاه العراق أهمية، إذ أضحت الدراسات المستقبلية لاسيما في القرن الحادي والعشرين، أمراً لا غنى عنه للمجتمعات المتقدمة والنامية جميعها على حد سواء، فهي تنبهننا الى صور المستقبل المحتملة والممكنة انطلاقاً من حقيقة: ان كل شيء يتغير الا التغيير. إشكالية الدراسة

يتناول البحث بالدراسة والتحليل السياسة الخارجية للتأثير الاقليمي والدولي تجاه العراق إذ استحوذ العراق على مكانة محورية في السياسة الخارجية الأمريكية ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول/2001 بصورة فاقت أهميتها كل ما مضى، الأمر الذي جعل منها مسرح العمليات له، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية على مرور الوقت لاعباً مهماً فيها.

وتكمن إشكالية الدراسة في معرفة مدى تأثير المتغيرات التي طرأت على وضع الولايات المتحدة الأمريكية سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي، في توجهاتها الخارجية تجاه العراق . فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان السياسة الخارجية تجاه العراق هي محصلة لتطورات الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وما عكسه ذلك على سياستها ازاء العراق). منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج، إذ اعتمدنا المنهج التاريخي لتفسير تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي يعد من المناهج المهمة في دراسة السياسة الخارجية الذي يقوم على فكرة ارتباط المتغيرات المؤثرة في البيئة الدولية مع اتجاهات صناع القرار، فضلاً عن ذلك فقد اعتمدنا المنهج المقارن الذي يعتمد الملاحظة والاستنتاج عناصر جوهرية فيه، وذلك

بدراستنا تطورات الأحداث السياسية، واستعنا بمنهج التحليل النظمي الذي يعد منهجاً مهماً في الدراسات السياسية وأغنى هذا المنهج البحث في كثير من مباحثه وأخيراً استعنا بالمنهج الاستشراقي هيكلية الدراسة

تتوزع هيكلية الدراسة – فضلاً عن المقدمة والخاتمة – على مبحث، إذ يبحث هذا المبحث الأول مرحلة التأهيل على الصعيد الاقليمي (العراق كنموذج للتغيير) ويقسم إلى أربعة مطالب، يتناول الأول العراق نموذج للتغيير الايراني، ويتناول الثاني العراق والجارا الشمالية (تركيا)، ويذهب الثالث العراق واسرائيل، في حين الرابع يدرس العراق وطريق التغيير في سوريا.

المبحث الاول

مرحلة التأهيل على الصعيد الاقليمي (العراق كنموذج للتغيير)

يقع العراق جغرافياً وسياسياً وحضارياً في نقطة الاحتكاك المكاني والزمني بين ثلاث حضارات كبرى هي العربية والفارسية والتركية. كما يقع أيضاً في بؤرة الاحتكاك بين المذاهب الكبرى للمسلمين، المذهب السني والمذهب الشيعي. كذلك يقع العراق سياسياً وجغرافياً على حدود منطقة أنقسمت خلال القرن العشرين من الناحية السياسية بين الولاء للغرب والعداء له.

هذه العوامل الأساسية والمجتمعة جعلت من العراق تاريخياً نقطة وثوب او ارتكاز لصراعات بين قوى اقليمية ودولية كبيرة. وبسبب من هذه العوامل، فإن أي تغيير يحدث في العراق سيكون محصلة للصراع والتفاعل بين تلك العوامل والقوى الاقليمية والدولية المرتبطة بها، فموقع العراق الاستراتيجي يزيد من تعقيد الامور.

وتختلف حرب 2003 عن حرب 1991، كون الولايات المتحدة شنت هذه الحرب لا لتدعم واقعاً راهناً، إنما لتغييره حيث وجهت الولايات المتحدة رسالة تفيد إنها تريد أن تستخدم التغيير في العراق لإحداث تغيير في أماكن أخرى من المنطقة. ()

المطلب الاول: العراق نموذج للتغيير الايراني

تتمتع ايران جيوبوليتيكياً بالموقع المتميز بتنوع الجوار الاقليمي وبالخريطة الجغرافية ذات الحدود والتضاريس والارتباطات والروابط المتنوعة والمتعددة، علاوة على ما تمتاز به من إرث تاريخي أملي عليها وعلى جيرانها تضاربات ومواجهات عديدة ومتوالية على عاندية هذا المسعى او ذاك ومن ثم الاصطدام حول السيادة. الأمر الذي قاد بدوره الى امعان التفكير وحث المسعى لتأمين متطلبات الامن الملحة والضرورية لحماية المطالب المتنازع عليها وتأمينها. ()

ومع كل ما تمتاز وتتمتع به ايران، لم يخل واقفها السياسي من بعض التعقيدات التي فرضتها جغرافيتها الاقليمية، الامر الذي جعلها بموقع صدارة دول الخليج اولاً ومنطقة الشرق الاوسط ثانياً عند الحديث عن السياسة العالمية والترتيبات الاستراتيجية للقوى العظمى او الكبرى الرامية للسيطرة على هاتيك المنطقتين وما يحيط بهما.

وهذه الامور مجتمعة فضلاً عن وجود القوات العسكرية الأمريكية في كل من افغانستان والعراق، زاد من حدة توتر العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتي وصلت الى حد المواجهة المتشعبة، دبلوماسياً في اقل تقدير، بسبب البرنامج النووي الايراني الذي الف بعداً جديداً لعوامل التآزم والانفراج على حد سواء، بين ايران من جهة ودول الغرب عموماً وبين الاولى الولايات المتحدة على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من طرح ايران لمشروع حوار الحضارات للتقارب ما بين العالم الاسلامي والغرب والآخرين، إلا أن العلاقات الإيرانية-العربية عموماً والإيرانية الأمريكية على وجه التحديد تكتنفها الكثير من التعقيدات في المواقف حيال بعض القضايا العالمية المشتركة.

وأولى هذه القضايا محاربة الإرهاب فقد أولت واشنطن لإيران أهمية كبيرة في هذه المسألة خصوصاً في أثناء الإعداد لشن حرب على افغانستان، والذي شجعها على ذلك مواقف ايران الايجابية التي ابدتها في اعقاب احداث 11/ايلول مما اضفى هدوءاً نسبياً على العلاقات ما بين الطرفين تأكد على نحو اكثر وضوحاً من خلال: ()

1. عدم انضمام إيران للتحالف الدولي لم يمنع وقوفها على الحياد وعدم وضع العراقيل امام التحرك العسكري الامريكي حيال أفغانستان ثم العراق.

2. الضغط على طالبان بغلق الحدود مع افغانستان.

3. فتح الاجواء الايرانية لنقل المساعدات الانسانية الامريكية للشعب الافغاني.

4. وضع المصالح الايرانية فيما يخص مستقبل افغانستان في الحسبان.

اما الوضع الاقليمي فتكتفه مداخلات عدة وملايسات مختلفة ربما يكون على رأسها التوتر الازلي بين العالم العربي، خصوصاً دول الخليج، وايران. ومن الواضح إن بإمكان هذه الدول ترتيب حساباتها على أساس إن بإمكان هذه الدول تأمين حمايتها من ايران كما فعلت خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، باعتماد الولايات المتحدة على العراق لوقف الايرانيين. ومع ذلك فإذا كان لهذه الدول مصلحة في عدم وجود تهديد من جانب العراق، فإن لها مصلحة مقابلة في التأكيد من ان العراق لا ينفكك وإن الشيعة لا يسمح لهم بالحكم بلا ضابط لمصالح السنة. ()

كل هذه الضغوط والتداعيات حتمت على السياسة الايرانية التي طالما امتازت بالواقعية ان تتحول نحو القبول بالتعددية السياسية المرجعية العراقية وإن تفتح قنوات للحوار مع الجانب الامريكي فيما يخص الشأن العراقي والاسهام في المساعدة على خروجه من الفوضى التي تعمه، دون المساس، طبعاً، بأساسيات السياسة الايرانية الرامية الى تحقيق توازن اقليمي تؤدي فيه إيران دوراً حيوياً ومحورياً. هذا فضلاً عن وجوب إدراك القادة الايرانيين لحقيقة إن احتلال العراق يمثل نقطة ارتكاز لتأسيس قواعد الامبراطورية الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط، حيث كانت اولى هذه القواعد اطلاق مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تحتل ايران مساحة واسعة في طريق تحقيقه. ()

المطلب الثاني: العراق والجارة الشمالية (تركيا)

(لا أعداء دائمين، لا أصدقاء دائمين، ولكن مصالح دائمة)، لظالما اختبرت تلك المقولة من خلال تاريخ العلاقات التركية -العراقية، إذ أن تلك العلاقات قد كانت ذات طابع صراعي تارة، وطابع سلمي تارة أخرى، وتبقى المصلحة هي المحرك الأساسي لعملية تحول الأولويات.

أن الإرث الاستعماري العثماني ترك ما من شأنه ان يدع فسحة من الحوار التي ممكن ان تحل محل الصراع. ولكن نقاط التباعد هي الأخرى ليست بالقليلة، حيث ان الاختلاف القومي واللغوي، فضلاً عن بعض الملفات العالقة كانت وراء تجدد الخلافات التركية العراقية بين الحين والأخر. وأهم تلك الملفات هي الملف الكردي، والأقلية التركمانية، وكلا الملفين ذو علاقة بقضية الدور التركي في شمال العراق.

لقد كانت أفضل المراحل التاريخية في سجل العلاقات التركية-العراقية هي تلك التي جمعت كلا الدولتين ضمن حلف عسكري امني أطلق عليه (حلف بغداد) () إبان الحكم الملكي في العراق، على ان تلك المرحلة لم تدم طويلاً بفضل قيام الحكم الجمهوري في العراق بعد ثورة عام 1958. فعادت من جديد مرحلة تناقض المصالح بين تركيا الحليف المهم للولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، وبين العراق الذي كان مهيناً لكي يكون ضمن فلك المد الشيوعي. وتلا تلك المرحلة مرحلة أخرى جديدة تمثلت بالحرب الإيرانية-العراقية التي أعادت قدراً من المرونة في العلاقات بين تركيا والعراق، انطلاقاً من مبدأ (عدو عدوي صديقي)، ولان الملف الكردي قد تم تسويته من خلال إحكام سيطرة نظام صدام حسين في العراق على الوضع في كردستان شمال العراق. ()

وفي حرب عام 1991 لم يكن أمام تركيا إلا أن تمارس دورها كحليف أساس للولايات المتحدة التي استخدمت قواعدها في (انجريك) في تركيا لتقوم بجزء مهم من عملياتها العسكرية تجاه العراق. وعاد عقد التسعينات ليفتح الملف الكردي من جديد، حيث كان الدور التركي في تحجيم قدرات أفراد العراق للحيلولة دون قيام دولة كردية منسلخة عن الجسد العراقي، مدعاة للاتفاق مع نظام حكم صدام تارة، ونقطة خلاف أساسية من خلال الانتهاك التركي لأكثر من مرة سيادة العراق تارة أخرى. ()

ان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المباشر في شمال العراق بعد عام 1991، على اثر انفصال إقليم كردستان عن الحكومة المركزية في بغداد، لعب دوراً في تسكين الهواجس التركية تجاه الملف الكردي شمال العراق، وبقي الوضع سجالاً حتى أحداث احتلال العراق في آذار 2003، حيث أصبح ولا يزال الملف

الكردي ضمن وضع عراقي جديد لم يحسم بعد، الا وهو شكل الدولة العراقية الجديدة، حيث ان المطالبات الكردية الدائمة بالفدرالية تشكل هاجساً تركياياً تحاول الولايات المتحدة تطمئنه بين الحين والآخر. ووفقاً لما سبق كان لتركيا مطالب أساسية وإستراتيجية قبل ان تشكل موقفها من الحرب الأمريكية على العراق (2003) تمثلت بـ: غطاء سياسي فعال، وحساسية أمريكية كافية حيال الشروط السياسية المحلية، وضمانة قوية بوحدة الأراضي العراقية وضمان بأن أكراد العراق لن ينالوا الاستقلال ولا ارجحية على تركمانه، وتعويضات اقتصادية. () وعلى هذا الأساس تلخص الموقف التركي من الحرب ضد العراق على لسان وزير خارجيتها "التعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد العراق بما يحفظ المصالح التركية، لأنها لا تستطيع منعها من خوض هذه الحرب". ()

والحقيقة ان النموذج التركي استقى مكانته الدولية من كونها الدولة الإسلامية الوحيدة ذات نظام علماني "معتدل نسبياً"، فهي تقدم مثلاً لنخبة حاكمة تسعى حثيثاً للاندماج مع الغرب واثبات أحقية وجدارة تركيا لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق حافظت السياسة الخارجية التركية على توجهها الغربي بالرغم من تغير البيئة الدولية (حرب باردة وما بعدها) والداخلية (تحول في هياكل صنع القرار وفي توالي أحزاب مختلفة التوجه). ()

المطلب الثالث: العراق وإسرائيل

تعد إسرائيل الطرف الإقليمي الأول الذي كان يرى في ضرب العراق مصلحة إستراتيجية له، ولا تتوقف النظرة الإسرائيلية عند حدود إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أو تغيير النظام العراقي، بل تتجاوز ذلك كثيراً وتدخل في نطاق الرؤية الإستراتيجية لما بعد التغيير ووضع تصورات تقول بأن النظام الجديد في العراق، لا بد ان يدخل منظومة التسوية السياسية كفاعل رئيس، حيث سيوافق على صيغة التسوية السياسية القائمة، ويدخل أيضاً طرفاً في تنفيذها عبر تحول العراق إلى احد ابرز ساحات التوطين كجزء من تسوية البعد الأصعب في معادلة التسوية. ()

ومن هنا فأهداف إسرائيل من وراء ضرب العراق تتجاوز الأهداف الأمريكية، وهنا ندخل في سياق الرؤية الإسرائيلية تجاه المنطقة ككل والتي تنطلق بالأساس من الرغبة الإسرائيلية القديمة بتفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة. فإسرائيل عملت في مناسبات عديدة ولا زالت تعمل على تفتيت الكيانات الكبيرة في الشرق الأوسط وتحديداً العالم العربي بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية. ويبدأ هذا التصور في التحقق عبر تفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة. وعند النظر إلى قضية التفتيت للكيانات الكبيرة، وهي فكرة محورية في رؤية وتصور أباء الحركة الصهيونية وفكرة قادة الدولة العبرية.

وظل دور إسرائيل في العدوان على العراق بعيداً عن النقاش، باعتبار ان كثيراً من وسائل الإعلام أحجمت عن التعرض له، لكن مسؤول أمريكياً وصفه بالتالي "ان حليفنا المقتدر (إسرائيل) لم يكتف بأن زودنا بأسلحة نستخدمها في العراق، بما في ذلك بولدوزرات مصفحة وطائرات من دون طيار من صنعهم بل أنهم... ساعدونا في تدريب رجال المارينز على حرب المدن، وفي قيامهم بمهام مسح سرية في صحراء العراق الغربية، وسماعهم للولايات المتحدة بأن تضع معدات حربية داخل حدودهم. كذلك فقد طلبنا نصيحة الإسرائيليين بخصوص اكتشاف مهاجم انتحاري وهو في طريقة للهجوم، وكيف نتعامل مع الحواجز والمتاريس ونتغلب على الانتحاري". ()

ويعود الموقف الإسرائيلي من الحرب عام 2003 إلى ما تعده إسرائيل من ان النظام العراقي يحمل رؤية راديكالية تجاه الصراع والتسوية السياسية في الشرق الأوسط، فالعراق شكل قلب "جبهة الصمود والتصدي" التي رفضت مبادرة السادات بزيارة القدس وتصدت لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام 1979، كما ان العراق قاد عملية عزل مصر عن النظام العربي والعزل هنا كان "عقاباً" على الصلح والتسوية المنفردة.

المطلب الرابع: العراق وطريق التغيير في سوريا

بالنسبة لسوريا فان الولايات المتحدة الأمريكية تدرك ان التعامل مع سوريا يختلف عن التعامل مع حالة العراق وكذلك مع إيران إلا أن أسباب احتواء سوريا تتقارب من أسباب احتواء إيران المتعلقة

بدعم الجماعات الإرهابية والمواقف السورية المتصلبة حيال الصراع العربي الإسرائيلي. () وبذلك فإن الولايات المتحدة تريد احتواء سوريا من خلال التصعيد الدولي ضدها.

يقول توماس فريدمان (ان مواصلة لعبة مزدوجة مع حلفائنا في الشرق الأوسط لأعوام لا بد لهذه اللعبة ان تتوقف فيتعين على دولة مثل سوريا ان تقرر ما إذا كانت ترغب في وجود سفارة لحزب الله ام سفارة أمريكية في دمشق وإذا كانت تريد سفارة أمريكية فلا يمكنها إذن إيواء حشد مارق من الجماعات الإرهابية). ()

ف نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع سوريا انطلاقاً من الساحة العراقية وساحة الصراع العربي الإسرائيلي فضلاً عن المتغير اللبناني وما آلت إليه أحداث الحرب الإسرائيلية من تداعيات عليه، فمجملة هذه المتغيرات الإقليمية لها تأثير حاد وقوي في الساحة السورية.

ففي الأسبوع الأول من العدوان على العراق، اطلق رامسفيلد وياول تهديدين علنيين لسوريا، وقد اختار ياول ان يطلق تهديده من منبر اللقاء السنوي لايباك (الهيئة الاسرائيلية الامريكية للعلاقات العامة). ووفقاً لوكالة (UPI)، فإن خطة طارئة لنقل مسرح الحرب الى سوريا قد ابطلته كوندوليزا رايس بموافقة الرئيس. وكانت الخطة قد وضعت من قبل دوغلاس فايت، مساعد وزير الدفاع، وبموافقة رامسفيلد وتحريض ولفويتز، وهم جميعاً من انصار حزب الليكود الاسرائيلي. وتتابع الوكالة تقريرها "ان اخر تحريض للبتناخون في مجابهة دمشق تعزز بزيارة مستشار الامن القومي الاسرائيلي افران هاليفي الى واشنطن بين 12 و 14 نيسان، ووفقاً لما كتبه هارتس يوم 31 ابريل 2003، فإن هاليفي، ودوف وايسغلاس، احد كبار المساعدين لرئيس الوزراء الاسرائيلي ارييل شارون، زار واشنطن "ليقتراح ان تتولى امر سوريا وايران بسبب دعمهما للإرهاب وتطويرهما اسلحة دمار شامل". ()

يعد العراق بعده العمق الاستراتيجي الاكثر حيوية لسوريا () في إطار علاقاتها الإقليمية في المنطقة وخصوصاً مع اسرائيل وتركيا وهذا يعطي العراق ميزة وإمكانية للتحرك على الجانب السوري، حيث ان عراقاً قوياً موحداً ضروري لاستعادة الحقوق السورية وتعزيز الدور السوري في المنطقة. كما في العراق العمل لإيجاد تنسيق مشترك مع سوريا في القضايا الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك خصوصاً مسألة المياه ومسألة الاقليات القومية والتحالف التركي الإسرائيلي وأثره على الأمن الوطني السوري والعراقي على حد سواء.

الخاتمة

شكل العراق أهمية سياسية واستراتيجية إقليمية لدى صناع القرار في واشنطن، وقد حظي العراق بأهمية وأولوية لا تقل عن باقي المناطق المهمة.

فمنذ فترة الحرب الباردة، والولايات المتحدة الأمريكية تتزاحم مع الاتحاد السوفيتي السابق على بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في مختلف مناطق العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط حيث يقع العراق.

ففي نهاية التسعينات دخلت العلاقات الأمريكية العراقية منعطفاً جديداً، إذ تأثرت بمتغيرات عدة، وهذه الأخيرة أثرت بدورها في موقع العراق في النظام الإقليمي.

وكان للمتغيرات الداخلية الأمريكية الأثر المهم في سياستها الخارجية تجاه العراق، فالسلوك الأمريكي تجاهها بتعاقب الإدارات الأمريكية كان على نسب متفاوتة، وذلك عل وفق طبيعة الأزمنة وإدراكها من صانع القرار الأمريكي، كما أن تراجع الاقتصاد الأمريكي له الأثر البالغ في بحث الإدارة الأمريكية عن وسيلة ترفع بها اقتصادها.

كما أن المتغيرات الإقليمية لعبت دوراً أساسياً ومهماً بالتأثير في سياستها الخارجية تجاه العراق، إذ أثرت سوريا وإيران في عرقلة أي مخطط تنوي الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) القيام به.

لذا فإن اهم الاستنتاجات التي خلص اليها الباحث فضلاً عما تقدم هو ان السلوك السياسي الامريكي تجاه المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص يهدف الى بقاء المصالح الامريكية وضماتها بالدرجة الاساس وكذلك امن (اسرائيل). فالضغوط الامريكية التي تواجهها نتيجة لتورطها في ثلاثة مشاريع كبرى تبغي مجتمعة تغيير وجه الوطن العربي، وفشلت حتى يومنا هذا في انجاز اي منها .

وهذا لا يعني ان الولايات المتحدة في طريقها الى فقدان جل اوراقها في عالمنا، فواشنطن ما تزال الطرف الخارجي الاهم في معادلة الشرق الاوسط وفاعلة على الارض من خلال وجودها العسكري وتحالفها مع (اسرائيل) وحكومات عربية رئيسة ومن ضمنها العراق.

المصادر

القران الكريم

الكتب:

1. احمد رأفت بسيوني ، الصراع العالمي الحديث في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 1954.
2. إدمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الثانية، 2004.
3. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية الطبعة الثانية، 1985.
4. خضر خضر، "مفاهيم أساسية في علم السياسة"، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس، 1999.
5. شادي عبد العزيز فارح، المحافظون الجدد والشرق الأوسط المصادر الداخلية والقابليات الإقليمية للسياسة الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، آب 2005.
6. شاهر إسماعيل الشهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، مكتبة الأسد – منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.
7. شريف جوهر العلوان، السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الاوسط 1967_1973، مطبعة المعارف، الطبعة الأولى، بغداد، 1978.
8. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، المكتبة الوطنية، بغداد، 1986.
9. صالح زهر الدين، خلفيات الحصار الأمريكي-البريطاني على العراق، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، بيروت، 1999.
10. عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري)، دار الشروق للطباعة، الطبعة الأولى ، عمان، 2009.
11. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، المكتبة الوطنية، بغداد 1988 .
12. لهيب عبد الحق، بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2003.
13. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي ، مجموعة النيل العربية الطبعة الثانية، القاهرة، 2009.
14. محمد جمال محفوظ ، المدخل إلى العقيدة والإستراتيجية العسكرية الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1967.
15. محمد أحمد النابلسي، أوام مشروع الشرق الأوسط الكبير، دار الفكر ،مكتبة الأسد، دمشق ، 2007.
16. مروان عوني كامل، الهيمنة الأمريكية في ضوء نظرية ماكندر، سلسلة دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، العدد 91، بغداد 2007.
17. ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعة الفكرية للخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001، دار النهضة العربية الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2006.
18. هوشيار معروف، التخطيط الاستراتيجي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
19. هادي قبيسي، السياسة لخارجية الأمريكية بين مدرستين :المحافظية الجديدة والواقعية،الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت لبنان ، 2008.

الهوامش

() انظر: مارتن كريمر، وهو رئيس تحرير فصلية "Middle East Quarterly"، في منتدى المائدة المستديرة لخبراء مركز "GLORIA" والمنشور في مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، 2003، ص (119).

- () عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، دراسات دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، العدد (19)، كانون الثاني 2003، ص ص (34-35).
- () أنظر: يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص (15-16).
- () فريدمان، مصدر سبق ذكره، ص (86).
- () محمد السيد إدريس، إيران وبناء الدولة العراقية (المصالح والسياسات)، السياسة الدولية، العدد (162)، أكتوبر 2005، ص (75).
- () محمد السيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص 69.
- () أنظر: عوني السبعوي، العلاقات العراقية-التركية وآفاق تطورها، أوراق تركية معاصرة، (جامعة الموصل: مركز الدراسات التركية)، العدد (1)، حزيران، 1987، ص (19).
- () أنظر: باكينام الشرفاوي، المشهد التركي والإيراني وأزمة العراق، في مجموعة باحثين، العراق من خريطة أزمة إلى مستقبل أمة، مصدر سبق ذكره، ص (2).
- () انطوني كوردسمان، الإبعاد الإقليمية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة، ياسين الحاج، مأخوذ عن شبكة إخبار الشرق، (الانترنت)، 2/ 2003/8.
- () انطوني كوردسمان، مصدر سبق ذكره، ص 63.
- () أنظر: باكينام الشرفاوي، المشهد التركي والإيراني وأزمة العراق...، مصدر سبق ذكره، ص (3).
- () عماد جاد، العامل الإسرائيلي في الأزمة العراقية، عن كتاب العراق من خريطة أزمة إلى مستقبل أمة، بحث مأخوذ عن شبكة الانترنت، موقع: www.Islamonlin.com
- () نقلاً عن: نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" ...، مصدر سبق ذكره، ص (88).
- () أنظر: محمود إبراهيم، العراق والشرق الأوسط، الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات 2004 www.google.com
- () نقلاً عن: سعيد عكاشة، موقف الولايات المتحدة من دول الطوق العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (147)، 2002، ص (70).
- () نقلاً عن: نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مصدر سبق ذكره، ص (85).
- () كانت هناك تصور عام في ان وقوع الحرب على العراق سوف تكون له إسقاطات اقتصادية على الاقتصاد السوري ناتج من طبيعة التشابك في المصالح التجارية بين البلدين والتي توضحها الأرقام الآتية:
- * تم استئناف العلاقات بين البلدين عام 1997 بعد قطيعة استمرت نحو 18 عاماً، كما اكتسبت العلاقات التجارية زخمها خلال الأعوام الثلاثة السابقة للحرب الأمريكية 2003، خاصة بعد تبادل الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين وما ترتب عليها من فتح الحدود أمام المواطنين وتسهيل تدفق السلع والبضائع بين البلدين.
- * ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو 3 مليارات دولار، تزداد إلى 5 مليارات إذا أضفنا إليها التجارة الحدودية واستيراد النفط العراقي.
- * وقع البلدان اتفاقاً عام 1998 لإصلاح خط أنابيب النفط الذي يربط حقول النفط في "كركوك" بميناء "بانباس" السوري على البحر المتوسط، والذي كان قد توقف العمل به عام 1982، ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا الخط حوالي 1.4 مليون برميل.
- * في فبراير 2001 تم توقيع اتفاق لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين لتسهيل تبادل السلع والخدمات.
- * أستأنف تصدير النفط العراقي لسوريا (حوالي 200 ألف برميل يومياً) بأسعار مخفضة، وهو ما يسمح بزيادة الصادرات النفطية السورية إلى أكثر من 350 ألف برميل يومياً.
- من خلال الأرقام والحقائق السابقة يتضح لنا مدى عمق الآثار التي قد يتعرض لها الاقتصاد السوري إذا ما ضرب العراق، ولعل أهم هذه الآثار المتوقعة ما يأتي:

* تدهور أوضاع الاقتصاد السوري، وليس أدل على ذلك من انخفاض سعر الليرة السورية في مقابل الدولار بنسبة 6% جاءت كنتيجة للتهديدات الأمريكية بضرب العراق.

* من المتوقع أن تصاب قطاعات كبيرة بالشلل نتيجة للأزمة التي سيشهدها العراق، ولعل أهم هذه القطاعات القطاع الصناعي خاصة الصناعات النسيجية والهندسية وصناعة المنظفات والسيراميك، والتي ركزت في تعاملاتها خلال العامين السابقين للحرب على السوق العراقية، فضلاً عن مصانع القطاع العام التي استطاعت تصريف منتجاتها الفائضة في العراق.

* تزداد المخاوف السورية من عدم تنفيذ العقود التي أبرمت مع الحكومة العراقية تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما قد يؤدي إلى توقف المصانع التي تعتمد بشكل كبير على تنفيذ هذه العقود، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بين العمال السوريين.

* ستتأثر السياحة في سوريا بشدة نتيجة للقرب الجغرافي من العراق، وهو ما يعني فقدان مصدر كبير للعملة الصعبة، وتشير التقديرات إلى أن سوريا حققت حوالي نصف مليار دولار العام الحالي كعائدات من القطاع السياحي، ومن المتوقع أن تنكمش هذه العائدات في حالة اندلاع حرب في المنطقة. إلا أن تدهور الوضع الأمني في العراق جاء لصالح سوريا في هذا الجانب نتيجة الهجرة العراقية الكبيرة لسوريا بحثاً عن ملاذ امن مما أفاد الاقتصاد السوري إلى حد كبير. تقرير مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات الانترنت، (موقع إسلام أون لاين) \www.Islamonlin.com.2006

